20 17 / 53 .

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 22 أفريل 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع التصرّف المندمج في المناطق الأقل نموا

فصل وحيد :

تمّت الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بواشنطن في 22 أفريل 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلق بمنح قرض قدره ثلاثة وتسعون مليون ومائة ألف أورو (93.100.000 أورو) لتمويل مشروع التصرّف المندمج في المناطق الأقل نموا.

20 17 / 53 .

مجلس نواب الشعب
الواردات
24 ماي 2017
رمز الإدارة ..... / عدد
لجنة المالية

2017/53.

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 22 أفريل 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع التصرّف المندمج في المناطق الأقل نموا

فصل وحيد :

تمّت الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بواشنطن في 22 أفريل 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلق بمنح قرض قدره ثلاثة وتسعون مليون ومائة ألف أورو (93.100.000 أورو) لتمويل مشروع التصرّف المندمج في المناطق الأقل نموا.

2017/53.

مجلس نواب الشعب
الواردات
24 ماى 2017
رمز الإدارة...../عدد

2017/53

مجلس نواب الشعب
الواردات
24 ماى 2017
رمز الإدارة.....عـــدد

شرح الأسباب

"مشروع التصرف المندمج في المناطق الأقل نموًا"

أبرمت الحكومة التونسية مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بواشنطن بتاريخ 22 افريل 2017 اتفاق قرض يتعلق بالمساهمة في تمويل مشروع "التصرف المندمج في المناطق الأقل نموًا" بمبلغ قيمته 93.1 مليون أورو أي ما يعادل 242 مليون دينار تونسي.

- **أهداف المشروع:**

تمشيا مع الدستور التونسي الذي يدعو إلى تكريس اللامركزية والإدارة التشاركية للموارد، يهدف مشروع "التصرف المندمج في المناطق الأقل نموًا" لتحسين التصرف المندمج في المشاهد والفضاءات الطبيعية وإتاحة الفرص الاقتصادية للمجتمعات الريفية المستهدفة في مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي لتونس وذلك من خلال تعزيز المنهج المتكامل لتنمية المشاهد الطبيعية من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي وتطوير سبل العيش والتشغيل والمسائل المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

كما يعمل على تحسين الإنتاجية الفلاحية وتعزيز التنوع البيولوجي والمساهمة في التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وتحسين توفّر المياه وجودتها.

وسيعالج المشروع المسائل المتعلقة بالصعوبات التي يواجها التزويد المستدام والإنتاج والطلب أو الوصول إلى الأسواق من خلال:

- تشجيع التخطيط التشاركي المتكامل من القاعدة إلى القمة لتنمية المشاهد الطبيعية،

2017/53

- تحديد فرص الإنتاج لزيادة النشاط الاقتصادي المحلي وتشغيل القوى العاملة، فضلا عن زيادة مستويات دخل الأسر الفقيرة،
- تعزيز الوصول إلى الأسواق المتواجدة وأسواق جديدة ذات قيمة مضافة أعلى.

- **منطقة تدخل المشروع:**

يهم المشروع 8 ولايات وهي بنزرت وباجة وجندوبة وسليانة والقصرين وسيدي بوزيد والكاف والقيروان وقد تم تحديد مناطق التدخل وفق معايير بيئية واقتصادية واجتماعية كما يلي:

- تمثيلية النظم الايكولوجية الغابية والرعوية،
- الإمكانيات الإنتاجية والبيئية،
- هشاشة النظم البيئية،
- الانتفاع من استعمال الموارد،
- الضعف الاقتصادي والاجتماعي للمنتفعين والمستغلين باعتماد مؤشرات: معدل الفقر، مؤشر التنمية الجهوية، الوصول للمياه الصالحة للشرب، معدل البطالة، متوسط الدخل،
- وجود تنظيم للسكان على غرار المجامع والتعاونيات.

من بين المستفيدين المباشرين من المشروع نذكر المجتمعات المحلية التي ستشارك في التصرف في موارد الغابات والمراعي صلب المساحات الطبيعية المستهدفة، وستستفيد اقتصاديا من زيادة القيمة المضافة للمنتجات كنتيجة منتظرة لتدخل المشروع. وتمثل هذه المجتمعات حوالي 000 250 عائلة ريفية أي حوالي 1.5 مليون نسمة. وتشكل النساء 51 في المائة من هؤلاء المستفيدين المباشرين، ويبلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاما (نحو 33 في المائة) أي حوالي 500 ألف شخص. ومن المتوقع أن يشمل المستفيدون المباشرون المنتجين، والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ومنظمات المنتجين، والعمال في القطاعات الفلاحية في المناطق المستهدفة.

- **عناصر المشروع والنتائج المنتظرة:**

تتمثّل أهم عناصر المشروع في:

- **العنصر 1: بناء القدرات من أجل التصرف المستدام في الموارد الفلاحية والغابية والرعوية**
- جرد غابات الزياتين،
- جرد الغابات والمراعي وسباسب الحلفاء،
- اعداد برامج التهيئة الغابية والرعوية وسباسب الحلفاء،
- اعداد مخططات تنمية تشاركية وانجازها،
- مراجعة مجلة الغابات،
- تحسين الجانب المؤسساتي للتصرف المستديم بالغابات،
- دعم البحث العلمي في المجال الغابي والرعوي وتنمية قطاع الزياتين بتونس.
- **العنصر 2: تشجيع الاستثمارات الجهوية المستدامة**
- دعم سلاسل القيمة المضافة والمبادرة الخاصة في مجال الاستثمار والتحويل واحداث روابط بين المنتجين والسوق (Alliances productives) وذلك بمنح امتيازات مالية لدعم تنفيذ ممارسات زراعية مستدامة بما في ذلك:(أ) زراعات الزيتون (ب) تقنيات إدارة خصوبة التربة (ت) تربية الماشية وتنويعها (ج) إعادة التشجير (خ) مسار التجدد الطبيعي (ج) إعادة تأهيل النباتات الطبية والعطرية (هـ) تقليم الغابات مع إدخال النشاط وقائي ضد الحرائق في الغابات وحماية التنوع البيولوجي (و) أنشطة إصدار الشهادات للغابات والمراعي.
- دعم البنية التحتية بمناطق المشروع وذلك بمنح امتيازات مالية لدعم الاستثمارات التي تهدف إلى تعزيز الفرص الاقتصادية ولاسيما تعبئة وتحسين الموارد المائية ودعم المناطق المعزولة.
- دعم الإنتاج الغابي والرعوي والفلاحي بمناطق المشروع وانجاز الأشغال الغابية والرعوية على مساحة تقارب 100 ألف هكتار مع تهيئة سباسب الحلفاء وانجاز أشغال التهيئة وتهيئة الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية،
- ابرام اتفاقيات التصرف التشاركي مع المتساكنين المحليين،

- **العنصر 3: التصرف والتسيير والمتابعة والتقييم**

تعزيز القدرات المالية والفنية لوحدة إدارة المشروع على الصعيد الوطني وقدرات الوحدات الجهوية.

- **النتائج المنتظرة**

- 100 ألف هك على الأقل من المساحة يشملها التصرف المندمج للمشاهد.
- 350 على الأقل تنظيمات ريفية ومؤسسات صغرى ومتوسطة للمنتوجات الفلاحية والغابية والرعوية المختارة ضامنة الوصول للمشترين والأسواق.
- 20 بالمائة على الأقل من المنتفعين والمستفيدين يبدون انطباع جيد حول تنفيذ وتطبيق عناصر المشروع موزعين حسب الجنس والسن بين 15 و35 سنة،
- قاعدة البيانات المعرفية للتخطيط للموارد الزراعية والطبيعية معدة،
- 25 مخطط تنمية مندمج معد مصادق عليه وقابل للتنفيذ،
- تنمية 50 رابطة إنتاجية (Alliances productives) حسب المعايير المحددة،
- 80 منظمة من المجتمع المدني والشركات الصغرى والمتوسطة مكونة وتحضي بالتكوين والاحاطة،
- انتهاء الاعداد للإطار المؤسساتي للفلاحة والغابات،
- الإطار القانوني للغابات منقح،
- 80 ألف هك على الأقل يتصرف فيها حسب مخططات التصرف المشترك،
- 30 بنية تحتية منجزة بدعم من المشروع،
- 40 مخطط عمل لروابط منتجة مدعم من المشروع،
- 4 سلاسل القيمة المضافة مدعمة من قبل المشروع،
- مناطق غابية يتصرف فيها حسب مخططات تصرف مندمج حوالي 50 ألف هكتار.

- **رزنامة الإنجاز:**

ينتظر أن ينطلق المشروع في غضون سنة 2017 ويدوم الإنجاز 6 سنوات.

وستكلف الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية بتنفيذه بالتعاون مع:

- الإدارة العامة للغابات
- الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي
- 8 مندوبيات جهوية للتنمية الفلاحية (بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقصرين والقيروان وسيدي بوزيد)

- **كلفة المشروع ومساهمة البنك في تمويله:**

تبلغ كلفة المشروع حوالي 269 مليون دينار تونسي وسيساهم البنك الدولي في تمويل المشروع بقرض يبلغ 93.1 مليون اورو اي حوالي 242. مليون دينار حسب الشروط التالية:

- **نسبة الفائدة:** متغيرة (0.94%)
- **مدة السداد:** 32.5 سنة بما فيها 6 سنوات امهال.
- **عمولة التعهد:** 0.25٪ سنويا على المبلغ غير المسحوب من القرض بمفعول يبدأ بعد 120 يوما من تاريخ توقيع اتفاقية القرض.
- **عمولة الافتتاح:** 0,25% من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ.